

إفاضة العوائد

[376] أقول الانصاف أن اثبات وجوب الترجيح بهذه الاخبار مشكل من وجوه: (أحدها) اختلاف هذه الاخبار، حيث ذكر في بعضها موافقة الكتاب والسنة، وفي بعضها مخالفة العامة، وإطلاق الاول يقتضى وجوب الاخذ بموافق الكتاب، وإن كان الآخر مخالفا للعامة، وكذا إطلاق الثاني يقتضى وجوب الترجيح بمخالفة العامة، وإن كان الآخر موافقا للكتاب، فإذا كان أحد الخبرين موافقا للكتاب، والآخر مخالفا للعامة، فمقتضى إطلاق الاول الاخذ بالاول، ومقتضى إطلاق الثاني الاخذ بالثاني. ودعوى أن المقصود في المقام هو الإيجاب الجزئي - في مقابل السلب الكلى، ويحصل ذلك بواسطة دلالة تلك الاخبار في مورد الافتراق - مدفوعة بأن حمل كلام السائل في تلك الاخبار على خصوص مورد الافتراق في كمال البعد كما لا يخفى. وحمل كلام الامام (عليه السلام) على ذلك - بعد فرض أن السائل لم ينظر خصوص هذا المورد بل سأل عن مطلق تعارض ما ورد عنهم - يستلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهو وإن كان جائزا إن اقتضت المصلحة ذلك، لكنه بعيد أيضا. فان قلت هذا الاشكال جار بناءا على حمل اخبار الترجيح على الاستحباب أيضا، فلا بد من حمل هذه الاخبار على خصوص مورد الافتراق على أي حال، سواء قلنا بوجوب الترجيح أو باستحبابه. قلت بناءا على الحمل على الاستحباب، يحمل على الحكم الحيثي، كغالب الاحكام المستحبة المتعلقة بالعناوين، من حيث أنها هي، مع قطع النظر عن المزاحمات، بخلاف ما لو حملناها على الوجوب، فانه على هذا يصير كسائر الاحكام الوجوبية المتعلقة بالعمل ظاهرا في الحكم الفعلي، فتأمل. وحملها - على أن المراد مجرد الرجحان من أي وجه حصل - ليس باولى من حملها على ما ذكرنا. و (منها) التعارض بين الخبرين المشتملين على جمع من وجوه الترجيح: أحدهما مقبولة عمر بن حنظله، والآخر مرفوعة زرارة، حيث أنه مقتضى الاول منهما الاخذ برواية العدل والافقه، وإن كان الآخر أشهر. ومقتضى الثاني
